أيكوموس
المجلس الدولي للمعالم والمواقع

إعلان فلورنسا بشأن اعتبار التراث و المشاهد الطبيعية كقيم إنسانية (2014)

إعلان المبادئ والتوصيات الخاصة بقيمة التراث الثقافي والمشاهد الطبيعية لتعزيز المجتمعات المسالمة والديموقراطية

تمهيد

اجتمع أكثر من 1,650 مشاركًا من 94 دولة في فلورنسا اعتبارًا من 9 إلى 14 نوفمبر 2014 لحضور الجمعية العمومية الثامنة عشر للمجلس الدولي للمعالم والمواقع (أيكوموس). وقد أفضى 1300 اقتراحًا فنيًا بالإضافة إلى المعلومات المتبادلة بين متخصصي التراث إلى الإعلان التالي للمبادئ والتوصيات الخاصة بقيمة التراث الثقافي والمشاهد الطبيعية لتعزيز المجتمعات المسالمة والديموقراطية. ويحق لكافة الأفراد والمجتمعات الاستفادة من التراث الثقافي والمشاهد الطبيعية إلى المدى الذي يتوجب عليهم فيه الحفاظ على أصالة كل منهما بالإضافة إلى الحفاظ على التنوع الثقافي كحق من الحقوق الإنسانية. ويشجع هذا الإعلان التفكير العميق في أخلاقيات وممارسات إدارة التراث، وبالتالي يمكن تصدي التحديات التي تواجه الأجيال الحالية والمستقبلية. إن الايكوموس قادرة على قيادة هذه العميلة بفضل الرؤية الشمولية للتنمية المتناسقة التي تسلط الضوء على إمكانات التراث الثقافي كدليل على السلام والترابط.

وفي 2014، احتفلت أيكوموس بجمعيتها العمومية الثامنة عشر وندوتها العلمية الخاصة بموضوع "اعتبار التراث و المشاهد الطبيعية كقيم إنسانية". يعكس هذا الإعلان أهداف الأيكوموس وأعمالها مع اليونسكو في تقييم القيم المادية وغير المادية المرتبطة حيزات التراث العالمي، كما أنه فرصة لجمع المهارات التخصصية للمنظمة. ومن بين مناقشات أخرى أُجريت في ندوة فلورنسا، اقتُرِح أنه يجب اعتبار تقييم مواقع التراث العالمي كالتزام أخلاقي لحماية واحترام "القيم" الإنسانية، وذلك لحماية روح المكان[1] وهوية الشعب لتحسين نوعية حياتهم.

ومن غير المعتاد أن تحتفل الأيكوموس بالذكرى السنوية الخمسين لميثاق البندقية وبالذكرى السنوية العشرين لوثيقة نارا. ولذلك نحتفل بكل من الميثاق التأسيسي الذي يظهر إمكانات الأيكوموس والوثيقة الرئيسية الناتجة عن العديد من المناقشات العلمية والفلسفية بشأن الأصالة[2] التي عززت تنوع التعبير الثقافي[3]. وردًا على تحديات اليوم، فإن الهدف الرئيسي من ندوة 2014 هو تسهيل إدماج ومشاركة الناس والجماعات من مختلف الثقافات، والاستمرار في تحديد المبادئ والاستراتيجيات والمعايير والممارسات التي يمكن أن تسهم في الاعتراف بالقيم الإنسانية للتراث الثقافي بالإضافة إلى حماية التنوع الثقافي بالعمل معًا على تطوير الأطر والمهارات التنظيمية اللازمة[4]. قد تم التعبير عن هذه المبادئ بوضوح في الوثائق الدولية السابقة[5] وتأسيس المواثيق الخاصة بحماية الحقوق الإنسانية والتراث الثقافي[6].

---

[1] الأيكوموس - إعلان بشأن روح المكان (كيبيك 2008)
[2] الأيكوموس – نارا +20: حول الممارسات التراثية والقيم الثقافية ومفهوم الأصالة (2014)
[3] الأيكوموس - اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (باريس 2005)
[4] الأيكوموس - التراث كمحرك للتنمية (إعلان باريس 2011)
[5] إعلان هانغتشو، وضع الثقافة بداخل سياسات التنمية المستدامة(2013)
اليونسكو - توصية بشأن المشهد الحضري التاريخي (2011).
إعلان بربادوس – المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (1994).
[6] اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع (2005) المعروفة باسم إعلان فارو. وهو يعترف بمخاوف اليونسكو بشأن "... الحقوق المتعلقة بالتراث الثقافي التي تتمثل في الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، على النحو المحدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان."

تنظر أيكوموس إلى موضوع الندوة في سياق التنمية المستدامة (أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة)، للتعويض عن الفرص الضائعة الناجمة عن استبعاد الثقافة من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وتعمل اليونسكو بالفعل على تحقيق هذه الغاية من خلال مساهمتها في خطة التنمية لما بعد عام 2015، والتي نوقشت في أكتوبر 2014 في فلورنسا[7]. وناقشت أيكوموس هذه القضايا، بالاشتراك مع بعض أكبر المنظمات الثقافية، والحكومية الدولية، وغير الحكومية في العالم، بالإضافة إلى تقديمها أفكارها بشأنها وذلك في الندوة الأخيرة.

إعلان الندوة

يعزز المجلس الدولي للمعالم والمواقع (أيكوموس) 2014 في فلورنسا إجراء نقاشات واسعة لتمكين أيكوموس من تقديم رؤى وأفكار لتشجيع التنمية المستدامة والمتوائمة والمتعددة الثقافات، ووضع الناس في مركز النقاش الثقافي حيث يتم التعبير عن التنوع الثقافي من خلال قيم التراث والطبيعة الخلابة.

نعترف ونقر بمسؤوليتنا عن الدمج الكامل للثقافة في المجتمع والحاجة إلى أدوات مشتركة يمكن استخدامها لترجمة التزام أيكوموس الأخلاقي إلى إجراءات مادية. ونقر بمسؤولية أعضاء أيكوموس في التعاون بنشاط في إعداد القرارات والوثائق والاتفاقيات لتحسين نوعية الحياة من خلال إدارة التراث الثقافي العالمي، وإنتاج موارد فنية مشتركة تساهم في التعاون والتفاعل الثقافي.

ندرك أن المشاهد الطبيعية جزء لا يتجزأ من التراث لأنها الذاكرة الحية للأجيال الماضية ويمكن أن توفر روابط مادية وغير مادية للأجيال القادمة ويعد التراث الثقافي و المشاهد الطبيعية عنصرين أساسيين في هوية المجتمع ويجب الحفاظ عليهما من خلال الممارسات والمعارف التقليدية التي تضمن أيضًا حماية التنوع البيئي.

تواجه المشاهد الطبيعية حاليًا تهديدات غير متوقعة تحتاج إلى إدارتها من خلال تطبيق أساليب جديدة لحماية العلاقة بين التراث الثقافي والطبيعي من خلال تبادل الخبرات العملية. ومن الضروري اتباع نهج يقوم على حماية حقوق الإنسان وعلى ترسيخ المعارف الجديدة والتقليدية والحكم المحلي.

[7] اليونسكو - إعلان فلورنسا - 4 أكتوبر 2014 "الثقافة والإبداع والتنمية المستدامة. البحث والابتكار والفرص"، منتدى اليونسكو العالمي الثالث للثقافة والصناعات الثقافية(2014)

يوجه المشاركون في الجمعية العامة الثامنة عشرة هذا الإعلان إلى المنظمات الحكومية الدولية والسلطات الوطنية والمحلية وجميع المنظمات والجهات المختصة، ويوصون بالإجراءات التالية:

1 المشاركة في وتجربة الهوية المجتمعية من خلال السياحة والترجمة المجتمعية.

1.1 مشاركة الهويات المجتمعية: فُرص لتمكين المجتمعات والسياح

أ) نادراً ما تكون هوية المجتمع موحدة أو ثابتة، ولكنها عبارة مفهوم حي يتطور باستمرار بفضل التفاعل بين الماضي والحاضر في سياق الظروف الجغرافية السياسية الحالية. في مختلف أنحاء العالم، حيث يتم التعبير عن هويات مجتمعية متناقضة ـ ومتضاربة في كثير من الأحيان من خلال (ويمكن تشكيلها بشكل سلبي أو إيجابي من خلال) مجموعة الأنشطة وتقديم الخدمات المقدمة في الوجهات السياحية للتراث الثقافي والتي تهدف إلى الاستفادة من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياحة.

ب) يساهم مشاركة المجتمع في السياحة بشكل كبير في تقدير التراث الثقافي وتوفير الفرص (بدعم من بناء القدرات) لتعزيز الهويات المتنوعة للمجتمعات بطريقة إيجابية، من خلال تقديم الخدمات وريادة الأعمال والإنتاج الثقافي أو الأنشطة التطوعية.

ج) تتغير تقاليد المجتمع - المهرجانات والرقصات وتقاليد الطهي - التي يتم مشاركتها مع الزوار بمهارة بمرور الوقت، وقد يؤدي ذلك إلى تجربة أقل جودة للمقيمين والزوار على حدٍ سواء. حيث أن المجتمع الذي يتمتع بوعي ثقافي متطور للغاية وقدرة على تحديد القيم الثقافية الفريدة داخل مجتمعه في وضع يسمح له بتفعيله لحماية نزاهة، أصالة واستمرارية التراث الثقافي المعترف به داخل هذا المجتمع.

د) توفر مشاركة المجتمع المحلي في مواقع التراث الثقافي المتضررة من الكوارث والصراعات فرصًا للتعافي والمصالحة حول إعادة بناء حياتهم في مواجهة الذكريات المؤلمة، تحتفظ المجتمعات أو تنشئ نصبًا تذكارية مادية تقوم بتسجيل الضرر النفسي الناجم عن "الجرائم ضد الإنسانية" أو الدمار الذي خلفته الكوارث من حيث الخسائر في الأرواح البشرية. في المقابل، باعتبارها مناطق جذب للزوار، مما قد يُنشأ فرص لمجموعة من التراجم المجتمعية والحوار المستمر مع السياح.

هـ) تعمل زيادة المعرفة والوعي الثقافي بتراث المكان - المادي وغير المادي - بين المجتمع المضيف والزوار على تعزيز الحوار الهادف بين الثقافات، ويولد أيضاً احترام الاختلافات الثقافية على المستوى الشخصي مما يعزز جودة التجربة السياحية المرتبطة بمفهوم السفر من أجل المعرفة. وهو أساس التعايش السلمي.

1.2 التفاعلات الثقافية والتواصل: بناء المعرفة وتغيير المفاهيم من خلال الخبرة

أ) لا يمكن الحفاظ على التراث الثقافي غير المادي في سياق السياحة المحلية بشكل دائم إلا من خلال تعزيز الوعي والمعرفة المتعمقة والفهم بين المجتمعات المحلية بأهمية تراثها والتأثيرات المتنوعة التي اجتمعت لخلق ثقافة فريدة من نوعها.

ب) بناء القدرات المشتركة بين أجيال المجتمع، وخاصة الشباب، لدعمهم في التعامل مع تراثهم وترجمته وفي التواصل بنجاح مع الزوار، مما قد يسهم بشكل كبير في تعزيز تجارب الزوار وتعزيز إحساسهم بقيمتهم الذاتية وهويتهم.

ج) يمكن أن يؤدي التواصل المتبادل بين الزوار والمجتمعات أيضًا إلى تحفيز الفضول، والسماح بتراجم متعددة (عندما يكون ذلك مناسبًا)، وتمكين المضيفين من إعادة سرد قصصهم بطريقة شخصية.

د) يستجيب تطوير السياحة المجتمعية لتوقعات الزوار المتزايدة للحصول على تجارب شخصية أكثر وتعزز مسارات الحياة بشكل أكبر. حيث تعد شبكات السياحة المحلية التعاونية والأخلاقية بمثابة محركات للسياحة المتخصصة حيث تكون التفاعلات الثقافية عنصرًا أساسيًا في المشاركة النشطة للزوار.

هـ) تعد التجارب الأصيلة والشاملة للتراث الثقافي عنصرًا أساسيًا في الحوار بين الثقافات من خلال السياحة وعنصرًا مهمًا لإعادة التعامل مع السائحين.

و) تعتبر الأحداث الثقافية بمثابة وسائل استراتيجية للعديد من المجتمعات المحلية التي تسعى إلى جذب السياح، ويمكن أن يؤدي تقاسم وتعزيز التوازن بين تبادل المعرفة والحزن والمتعة من خلال نهج شامل منظم بعناية للطقوس المحلية - الدينية منها أو العلمانية - والترفيه من خلال المهرجانات الثقافية بشكل تدريجي إلى منطقة محسنة إذا تمت إدارتها بشكل جيد.

1.3 الأماكن الثقافية: تحديد أطر لتنمية التراث الثقافي

أ) قد يؤدي التوصل إلى حلول إبداعية فيما يتعلق بتخطيط البيئة المادية إلى علاقة تكافلية بشكل أقوى بمكان يتعلق بكلا الزوار والمجتمعات المحلية على حد سواء. على سبيل المثال، يمكن للممرات الثقافية أن تسلط الضوء على قيمة البحث التاريخي والأهمية الثقافية مع مراعاة الرجوع للطرق التقليدية.

ب) يتطلب الوصول إلى مواقع التراث الثقافي، بما في ذلك الوجهات السياحية اتباع نهج متعدد المستويات للتخطيط والتفسير حتى يكون فعالًا، فلا بد كذلك من التوفيق بين الوصول المادي والفكري والعاطفي والاقتصادي من خلال إطار استراتيجيات مخصصة للتخطيط التفسيري وآليات ضمان الجودة.

ج) تعتمد المساحات الإبداعية - الافتراضية منها والحقيقية - على الترابط المتماسك بين التراث الثقافي الملموس وغير المادي. وتعتبر الذكريات العابرة في حد ذاتها جزءاً أساسيا من خبرة الزائر. لذلك، يتعين عليه إيجاد طرق جديدة للحفاظ عليها وتعزيزها للمستقبل.

د) وتتوقف الاستراتيجيات المنسقة التي تديرها المجتمعات المحلية لتنمية السياحة الثقافية على الاعتراف بالعلاقة المهمة بين الأماكن والتقاليد الثقافية الفعالة.

هـ) تتطلب الحوكمة المتعلقة بحماية وإدارة مواقع التراث الثقافي داخل الوجهات السياحية مجموعة شاملة من الخطط والسياسات واللوائح والممارسات المتكاملة التي تشمل تخطيط الحفاظ ولكنها تتجاوز ذلك.

و) ويمكن أن يؤدي التخطيط المكاني والسياحي المتكامل إلى ما يلي: تعزيز دور المجتمعات المحلية؛ ووضع جدول أعمال للمشاركة في استحداث منتجات ثقافية ذات جودة وتجارب التراث الثقافي؛ دعم الابتكار والتكيف مع الأولويات المتغيرة عبر الصناعات السياحية والتراثية العالمية في مكان معين في لحظة زمنية محددة، وبالتالي تعزيز هويات المجتمع.

2 المشهد الطبيعي كموطن ثقافي

2.1 النهج المجتمعي

أ) يشكل مفهوم المشهد الطبيعي نموذجًا جديدًا باستمرار سواء كان حضريًا أو ريفيًا بالنسبة للتطور المتناغم، ويقدم مفهومًا بمقدوره تحقيق التكامل بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ب) هناك العديد من أوجه التشابه بين المشاهد الطبيعية الحضرية والريفية المتعلقة بالعمليات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية والبيئية، هذا بالإضافة إلى صحة السكان.

ج) يمكن لمشاركة المجتمعات المحلية، ومعرفة ومراعاة تراثها الثقافي والممارسات المبتكرة والتقليدية أن تناسب إدارة وحكومة فعالين أكثر للمشاهد الطبيعية متعددة الأغراض والمساهمة في قدرتها على الصمود والتكيف.

2.2 المنظر الطبيعي كمزيج بين الثقافة والطبيعة

أ) لا ينبغي أن تفسر المناظر الطبيعية على أنها مجرد أماكن محمية فقط؛ بل أماكن يمكن تطبيق استراتيجيات التطوير المستدامة بها .

ب) فقدت مفاهيم مثل "طبيعي" و "ثقافي" الكثير من معناها في العديد من المناظر الطبيعية واستبدلت بمفهوم احيائي ثقافي؛ حيث لم يعد هناك مستوطنات وزراعة فقط بل وأيضًا كائنات ومواطن حددها السكان وحافظوا عليها.

ج) يشكل الوقت تحديًا بالنسبة للفصل الاصطناعي بين الحماية والابداع؛ عند النظر للمشاهد الطبيعية الثقافية كعبر تستخلص في ظل النماذج الجديدة للتطوير الاقتصادي والاستجابة للتغيرات المناخية ومخاطر الإدارة وحماية التنوع البيئي وصحة الانسان.

2.3 المنظر الطبيعي كأحد عوامل النمو

أ) لفهم التفاعل المتبادل بين التنوع البيئي والتنوع الثقافي بشكل أفضل على مستوى المنظر الطبيعي وعوائق المعيشة والصحة يستلزم القيام ببحث عبر منهجي متعدد التخصصات.

ب) من الضروري التغلب على الاختلافات الثقافية الأساسية الناتجة عن التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وكذلك العلوم الانسانية. كما يستلزم وجود تعاون واسع النطاق بين هذه التخصصات من أجل تطوير أدوات جديدة لتخطيط وإدارة المناظر الطبيعية وحمايتها.

ج) ومن الضروري وجود التوعية لدى الجمهور واتخاذ الإجراءات السياسية للالتزام بفاعلية بالتعهدات القومية والدولية المتعلقة بالمناظر الطبيعية الثقافية.

3. تحقيق الاستدامة عبر العلوم التقليدية

3.1 نوعية الحياة اليومية الناتجة عن العلوم التقليدية

أ) الترويج للدراسة والوعي الناتج عن دور أنظمة العلوم التقليدية للتطوير القائم على ما تم توارثه من الحضارات السابقة.

ب) التعرف على أهمية الهويات والتماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية ونوعية الحياة الناتجة عن العلوم التقليدية.

ج) كما يستلزم اجراء البحوث حول المعنى والرموز والطقوس المتعلقة بالأساليب والإجراءات التقليدية.

د) التحقق من الأنظمة التقليدية لدى المجتمعات مع مراعاة الصحة والتغذية وأساليب الحياة.

هـ) وكذلك ينبغي دعم حقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين من أصحاب العلوم التقليدية وعلوم السكان الأصليين وكذلك الأنظمة.

3.2 قيمة الممارسات والعلوم التقليدية باعتبارها أساس برامج التطوير المبتكرة والتكنولوجية المتوازنة وأيضًا التنمية المستدامة .

أ) ينبغي تعزيز المعرفة بالأنظمة التقليدية للترويج للنموذج التكنولوجي الجديد.

ب) ينبغي إنشاء نظام للتحقق من الهوية للعلوم التقليدية وكذلك إنشاء نظام قاعدة بيانات لدراسات الحالة وأفضل الممارسات.

ج) الترويج للاستخدام المتوازن للأساليب والتقنيات التقليدية والحديثة باستخدام مفهوم غير توغلي شامل ومستدام.

3.3 المحافظة على سلامة المواقع واتخاذ القرارات التي تحمي المجتمعات المحلية والسكان

أ) وينبغي تقييم أساليب حماية المعارف التقليدية التي يمكن تنفيذها من قبل الأفراد والمجتمعات والناشرين والمبتكرين للتقنيات التقليدية.

ب) ينبغي تعزيز إمكانية الحصول على التقنيات التقليدية المقاومة، بالإضافة إلى استخدامها في كل بلد في سبيل مواجهة التحديات والمخاطر العالمية، على سبيل المثال تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والهجرة، والفقر، حيث إن الهدف من تحديد التقنيات المقاومة وتشجيع استخدام المعارف التقليدية هو تحقيق كفاءة الطاقة وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ج) ينبغي تشجيع ظهور الحلول الجماعية الجيدة وإجراءات المشاركة لمنع الكوارث ومواقع تلك المواقع والممتلكات التراثية من الأخطار الطبيعية والبشرية الجسيمة.

د) تسهيل الاتصالات والترجمات لإيجاد سياسات وبرامج مستدامة تدعمها قوانين وأنظمة التعلم.

4. الحماية المجتمعية وتمكين المجتمعات المحلية

4.1 مشاركة المجتمعات المحلية في تعزيز التراث

أ) الاعتراف بالترابط بين المجتمعات المحلية وتراثها، مع احترام حق المجتمع في تحديد القيم ونظم المعرفة المجسدة في تراثهم. فقد تأخذ الأماكن التراثية قيمًا مختلفة لمختلف المجتمعات المحلية المرتبطة بها، سواء كانت مواقع أو مشاهد طبيعية. بالإضافة إلى أنه يجب أن تأخذ عملية تحديد القيم كل مجموعة بعين الاعتبار.

ب) إنشاء شبكات مشتركة على مستويات مختلفة بين أصحاب المصلحة لمعالجة القضايا المتعلقة بالتراث وإنشاء سلاسل قيمة جديدة من خلال التضافر المبتكر.

ج) استخدام عمليات المشاركة الحركية والمرنة والشاملة والمتكاملة لتقييم الآثار الاجتماعية طويلة المدى لبرامج حماية التراث.

4.2 النهج التصاعدي لحماية التراث وإدارته بشكل فعّال

أ) من المهم وضع دور نشط للمجتمعات المحلية في إطار نظم التخطيط/ الإدارة الرسمية مما يمنح المجتمع صوتًا في عمليات صنع القرار المتعلقة بالحماية.

ب) الاعتراف بأن دور محترفي التراث هو إسداء المشورة التقنية في مبادرات الحماية التي يقودها المجتمع، ودور المُيسِّر عندما تكون مشاركة المجتمع مع تراثه مجزأة.

ج) إعادة القياس "البشري" للتنمية كأساس للنهج الإبداعية التصاعدية إلى وضعه الأساسي.

4.3 الربط بين حماية التراث والتنمية الاجتماعية- الاقتصادية المحلية المستدامة

أ) مساهمة حماية التراث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب) تعزيز الممارسات الجيدة (القائمة على الأدلة القابلة للقياس)، وربطها بمساهمة التراث في الرفاهية، والترابط الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ج) استخدام الأدوات والنهج المبتكرة، مثل التمويل الجماعي، والذي بدوره يمكن أن يحفز الشبكات المجتمعية على القيام بدور استباقي، وتحويل الرؤى المستقبلية المرغوبة فيها إلى واقع ملموس.

5. الأدوات الناشئة لممارسة الحماية

5.1 دفع أهداف التراث العالمي تطوير الأدوات الناشئة، وليس العكس، حتى تتمكن من تعزيز مركزية التراث الثقافي

أ) دعم الأدوات والوسائل التقنية الجديدة لمختلف خطوات عملية الحماية، كوسيلة وليس غاية، لتعزيز مركزية التراث الثقافي كحق من حقوق الإنسان.

ب) وضع المبادئ التوجيهية والشبكات ومشاركتها للأهداف والتطبيقات النظرية والمنهجية لضمان الأصالة في ممارسات الحماية.

ج) وضع مبادئ توجيهية للبحوث متعددة التخصصات بطريقة مشتركة (بما في ذلك المتعلقة بسياسات التمويل) لسد الثغرات- التقنية، على أن تأتي الثقافية في المقام الأول- بين متخصصي التقنية وممارسي التراث، وبين المديرين ومستخدمي المعلومات.

5.2 توحيد الوسائل التقنية الجديدة والشاملة التي يمكن الوصول إليها لتحقيق النمو الثقافي المشترك

أ) احترام المعارف المحلية والتقليدية لضمان التوازن العادل والمربح بين الثقافات، والمعارف، والمواد، والوسائل التقنية التقليدية والمبتكرة.

ب) الاعتراف بالدور الرئيسي للمنظمات غير الحكومية في الشراكات الاستراتيجية لتحسين نتائج الحماية.

أ) توحيد ومشاركة المنصات والأدوات اللازمة لنشر المعارف للتغلب على أوجه عدم المساواة الثقافية والاجتماعية.

ب) وجود مساهمات نشطة لتبادل أفضل الممارسات في عمليات الحماية من خلال المناظرات والمناقشات في المجتمعات المهنية، مع السعي لتجنب ازدواجية الجهود.

5.3 تسهيل التوحيد القياسي المشترك وتبسيط الإجراءات والأدوات

أ) تطوير أدوات معترف بها دولياً وقابلة للتطبيق لضمان دقة النتائج وإمكانية التحقق منها وضمان إمكانية التحليل المقارن زمانيا ومكانيا.

ب) إعطاء الأولوية للتقنيات سهلة الاستخدام ومنخفضة التكلفة لضمان اعتماد الأدوات التي يمكن استخدامها لتوثيق التراث الثقافي وحفظه ومتابعته، كجزء من حلقة فعالة.

ج) تطوير مجموعات الأدوات عبر الإنترنت والمنصات مفتوحة المصدر كأولوية، لتوفير الوصول إلى المعايير والإجراءات في ممارسة الحفاظ على التراث الثقافي بأسلوب ديمقراطي.

د) التأكد من استجابة تطبيق التقنيات على التراث الثقافي لأهداف رئيسية واضحة، وتجنب خطر تحقيق التقدم في القطاع التكنولوجي فقط دون تحسين ممارسات الحفاظ على التراث.

فلورنسا، 14 نوفمبر 2014

(نتوجه بالشكر لمتطوعي المجلس الدولي للمعالم والمواقع من فرنسا والمملكة المتحدة لتعديلاتهم وترجمتهم النهائية)